

الانتخابات التشريعية الجزائرية:

خصوصية كاذبة ووضع قائم خطير وإصلاح معلق

مصطفى محمد *

يبدو أن الانتخابات التشريعية التي شهدتها الجزائر في شهر مايو/أيار ٢٠١٢ كرست بقاء الوضع الراهن في الجزائر. فوصول الإسلاميين إلى السلطة في تونس والمغرب وفي مصر وعدم حدوث ذلك في الجزائر يطرح تساؤلا عما إذا كانت هناك خصوصية جزائرية. هل الطرح الإسلامي الذي ظهر في ١٩٩١ قد تجاوزه الزمن؟

من هذه الانتخابات. وكان الجيش قد أبطل نتيجة التصويت، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية أسفرت عن سقوط ١٥٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ قتيل في عقد التسعينات. لقد جاءت انتخابات ١٠ مايو ٢٠١٢، التي اعتبرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا تقل أهمية عن انطلاق حرب استقلال الجزائر في أول نوفمبر ١٩٥٤، في سياق تغير سياسي في العالم العربي، وفي سياق انتخابات تشريعية أدت إلى ظهور التيارات الإسلامية "الإخوانية" في المشهد السياسي في كل من تونس ومصر والمغرب.

بالنسبة إلى السلطات الجزائرية التي نظمت حملة مكثفة لتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات التشريعية، ولجأت في سبيل ذلك إلى وسائل مريبة أحيانا مثل استغلال المساجد وخطب يوم الجمعة، كان من المفترض أن تشكل هذه الانتخابات دليلاً على "الخصوصية" الجزائرية. فمع انطلاق حركات شعبية واسعة على الساحة العامة العربية، ظهرت في الخطاب الرسمي الجزائري عملية "استيلاء سياسي" على انتفاضة الشباب في أكتوبر ١٩٨٨ وعلى الإصلاحات الديمقراطية التي أطلقتها حكومة مولود حمروش. مع أن السلطة قد نسفت هذه الإصلاحات في عقد التسعينات

أسفرت الانتخابات التشريعية التي نظمت في الجزائر يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ عن "فوز" الحزب الوحيد سابقاً، أي جبهة التحرير الوطنية التي تهيمن رسمياً على الساحة السياسية الجزائرية منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٢. أما حزب رئيس الوزراء أحمد أويحيى، التجمع الوطني الديمقراطي، فقد احتل المرتبة الثانية ولكن بفارق أصوات كبير. وبفضل النتيجة التي حصل عليها الحزبان معاً، أصبحت السلطة تحظى بأغلبية مريحة في البرلمان، مما يحفظ شكلياً الوضع السياسي القائم في الجزائر.

يقول وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية: " كان التصويت عام ١٩٩١ تصويت عقاب، أما في عام ٢٠١٢ فهو تصويت التجاء". لعله استنتاج متسرع، لكنه يبين عمق أثر الانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في نفوس رجال السلطة. وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد فازت في الدور الأول

^١ انظر الموقع

<http://maghrebemergent.info/economie/78-idees/12045-les-legislatives-restaurent-lhegemonie-du-vieux-fln-en-algerie.html>

الاقتراع. أما مؤيدي الامتناع عن التصويت فقد تم إقصاؤهم من كل وسائل الإعلام العامة.

وذهب وزير الأوقاف أبعد من ذلك إذ سمى المنادين بالامتناع عن التصويت بالـ"مناققين" بينما وصف غير المصوتين في الانتخابات بالـ"جنباء". وقد جاءت هذه التجاوزات، التي نددت بها الصحافة، مؤشراً على أن الهدف الأساسي للنظام كان الحصول على نسبة مشاركة مقبولة، وبشكل أدق، تجاوز نسبة المشاركة الرسمية في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ والتي بلغت ٣٧%. كما كان من الضروري أن تثبت هذه المشاركة التحام الجزائريين مع السياسة "الحكيمة" للنظام، ورفضهم الدخول في "اضطرابات" ربيع عربي غالباً ما قدمته وسائل الإعلام المقربة من النظام على أنه ثمرة الأعياب الغرب^٣.

وبالنظر إلى نسبة المشاركة الرسمية التي أعلنها المجلس الدستوري فإن النظام قد حقق هدفه. إذ يبدو أن ٤٣,١٤% من الناخبين قد توجهوا بالفعل إلى صناديق الاقتراع. ورغم أن نسبة الامتناع التي بلغت ٥٦,٨٦% تعتبر نسبة عالية للغاية، هنا النظام نفسه يتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٧ (٣٧%). كما أن النسبة الجديدة للمشاركة دفعته للمقارنة مع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية المغربية في نوفمبر ٢٠١١ (٤٥%) حتى لو كانت بعيدة عن تلك التي سجلت في تونس في انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١ (٥٤,١%). وقد اعترض حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي قاطع الانتخابات على هذه الأرقام الرسمية مؤكداً أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تتجاوز ١٨%. والواقع أنه يصعب التأكيد على أنه قد تم فعلاً تضخيم هذه الأرقام. إذ، على الرغم من تحسّن النظام الانتخابي نسبياً، ما زال المراقبون يفتقرون إلى الأدوات الفعالة للقيام بعملهم. ويرى بعض المراقبين في الجزائر العاصمة أنه قد تمت عملية "مُعايرة" للأرقام لتتجاوز نسبة ٣٧%، لكنهم يعترفون بأن النظام قد تحلّى بما يكفي من الذكاء بعدم إعطاء أرقام ضخمة. فمع الاعتراف بأن غالبية الجزائريين لا يضمنون أصواتهم إلى اللعبة السياسية في الإطار الذي وضعه النظام

على خلفية الحرب الأهلية. والواقع أن حركة أكتوبر ١٩٨٨ لم تكن بالنسبة للقائمين على السلطة سوى "مؤامرة"، والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أطلقها مولود حمروش لم تكن سوى توجه خاطئ سمح للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالوصول إلى أبواب السلطة. ولكن مع الربيع العربي، ومع إعراب الغرب بشكل دبلوماسي عن "تطلعه" إلى الإصلاح في الجزائر، بدأت السلطة تنسب إلى نفسها، في خطابها الرسمي، حركة عام ١٩٨٨ والإصلاحات التي أعقبتها. وقامت بتصويرها في إعلامها المصدر إلى الخارج كبرهان على أن الجزائر سبق وقامت بـ"ثورتها السياسية" قبل بقية الدول العربية. ففي شباط/فبراير ٢٠١١ كان وزير الخارجية مراد مدلسي أول من استخدم هذا الخطاب خارج الجزائر، حيث قال: "يوضح مثال الجزائر أن لكل بلد موعده الخاص مع التاريخ... وأود أن أذكر بأنه في عام ١٩٨٨ قامت حركة تشبه كثيراً تلك التي نشهدها في كل من تونس ومصر. وكل بلد غيور جداً على أصالته. ولعل خصوصية الجزائر جلية لكل رؤيته الخاصة. لقد عاشت الجزائر ثورتها قبل الآخرين، في عام ١٩٨٨".^٢

لكن، هل تؤكد الانتخابات التشريعية للعاشر من أيار/مايو ٢٠١٢ هذا التحليل المطمئن الذي يطرحه النظام؟ هل كانت هذه الانتخابات حرة ونزيهة كما يتبين من شهادات المراقبين الأجانب ولاسيما الأوروبيين؟ هل تعطي النتائج الرسمية فكرة صحيحة وأصيلة للخارطة السياسية في البلاد؟ هل ثمة استثناء جزائري بالفعل؟ وهل تم تجاوز الحل الإسلامي نهائياً - ذلك الحل الذي جاء مع انتخابات عام ١٩٩١ المصيرية والذي تم إجهاضه بسرعة؟ ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها للمستقبل القريب من الوضع السياسي القائم، البادي للعيان، والذي ارتسم من خلال نتيجة التصويت؟

انتخابات مفتوحة أم انتخابات مغلقة بإحكام؟

لقد كثف النظام حملته من أجل التشجيع على المشاركة في الانتخابات، فحشد إمكانات ضخمة، بما فيها أئمة المساجد الذين دعاهم وزير الأوقاف بوعلام غلام الله رسمياً إلى حث المصلين على التوجه إلى صناديق

^٣ لقد تم استغلال تطور الأوضاع في ليبيا على سبيل المثال ولاسيما تدخل قوت حلف شمال الأطلسي لترسيخ هذه الفكرة في أذهان الجزائريين الأكبر سناً.

^٢ انظر الموقع http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/administration/medelci_europe_1.htm

الحالي، تمكن هذا النظام من إضفاء شيء من المصادقية على نسبة المشاركة التي عرضها.

إن قراءة دقيقة للأرقام الرسمية تسمح بتوضيح القراءة السياسية وبتصويب نسبة التحام الجزائريين حول النظام. فمن بين ٢١,٦٤٥,٨٤١ ناخباً مسجلاً لم يتوجه إلى صناديق الاقتراع سوى ٩,٣٣٩,٠٢٦ مواطناً، ومن بين هؤلاء لم يدل سوى ٧,٦٣٤,٩٣٩ بأصواتهم. ويعني ذلك أن عدد البطاقات الباطلة قد بلغ ١,٧٠٤,٠٤٧ وهو رقم لا يستهان به، إذ يمثل هذا العدد ٢٢% ممن توجهوا إلى صناديق الاقتراع. يتضح إذن إجمالاً أن نسبة الممتنعين عن التصويت قد بلغت ٥٦,٨٦% بينما بلغت نسبة البطاقات الباطلة ١٨,٢٤% من عدد الناخبين المسجلين إجمالاً. مفاد ذلك كله أن أكثر من ثلثي الناخبين الجزائريين لا يقبلون بالنظام القائم أو يبديون تحفظهم الشديد إزاءه. فقد حصل حزبا السلطة على الأغلبية العظمى مع ٢٠٨ مقاعد لجهة التحرير الوطنية و٦٨ مقعداً للتجمع الوطني الديمقراطي ولا يمثل ذلك في الواقع سوى "١,٨٤٨,٤٢٠ صوتاً، أي ٩% تقريباً من عدد الناخبين المسجلين وأقل من ٢٥% من الأصوات المدلى بها" وفقاً لما كتبه حسين بلعوفي في مقاله الصادر في الصحيفة الإلكترونية *La Nation*.^٤ ومن ثم فإن "فوز" هذين الحزبين لا يمنعنا من التأكيد بأن الجزائريين يشعرون بالسخط تجاه المؤسسات الرسمية في بلادهم. كما لاحظت غالبية المراقبين أن معظم المصوتين طاعنون في السن وأن الشباب لم يبديوا اهتماماً ملحوظاً بعملية التصويت. هذا ما دفع صحيفة *Le Quotidien d'Oran* للإعراب عن قلقها من أن النتائج التي حصل عليها كل من جبهة التحرير الوطنية والتجمع الوطني الديمقراطي قد تجعل السلطات تخلص إلى "استنتاج عبثي مفاده أن الجزائريين لا يريدون التغيير وأنهم راضون عن الوضع الحالي. وهذا أمر مرفوض تماماً، سيما وأن الأرقام الرسمية توضح أن نسبة الممتنعين عن التصويت تشكل الغالبية الساحقة من الناخبين".^٥ الواقع أنه، بفضل نسبة امتناع عن التصويت عالية، وبفضل نظام انتخابي يلغي الأصوات الزائدة إلى قوائم حصلت على أقل من ٥%، فإن نواة انتخابية وفيه

للنظام لكنها لا تشكل سوى أقلية تمكنت من إعطاء غالبية مريحة لحزبي السلطة. دون أن يعني ذلك إيجاد حل لأزمة تمثيل المجتمع الجزائري.

ومن هنا تتضح نسبية "الخصوصية الجزائرية" التي طالما استند إليها القائمون على النظام. ذلك أن هذه الخاصية ليست إلا نتيجة لرفض المجتمع الجزائري العودة إلى العنف الذي ساد في عقد التسعينات. مما يجعل من الطبيعي اعتبار الامتناع عن التصويت والبطاقات الباطلة تعبيراً عن الاحتجاج السلمي على النظام. ويجراً بعض المحللين على ممارسة علم النفس السياسي حين يقولون إن النسبة العالية للامتناع عن التصويت هي بمثابة رسالة إلى السلطة وكأن النظام قد أقصى المجتمع من اللعبة وأصبح يملك كل المفاتيح ومن ثم فإن هذا النظام وحده هو من يتحمل مسؤولية إيجاد مخرج.

انتخابات نزيهة فنياً، مزورة سياسياً

يبدو مع ذلك واضحاً أن انتخابات ١٠ أيار/مايو كانت سليمة على المستوى الفني. وقد استند المراقبون الدوليون إلى هذا العنصر السطحي لإعلان نزاهتها، بينما كانت في الواقع مزورة سياسياً. فعلى غرار الانتخابات السابقة، لم يتم "فتح" وسائل الإعلام السمعية والبصرية سوى خلال الفترة الانتخابية. وعلى مدار عقدين، كانت الحياة السياسية مقتصرة على خطابات رضا من النظام على الأحزاب المنخرطة في التحالف الرئاسي وعلى إقصاء لكل الأحزاب الموجودة في المعارضة. وفي إطار هذه الحياة السياسية الصورية الخاضعة لسيطرة النظام وأجهزة الأمن شعر المواطنون بسخط حقيقي أبعدهم عن السياسة. وبينما كان النظام قد منع تأسيس أحزاب سياسية جديدة طوال عقد كامل وفي انتهاك واضح للقانون، أعطى موافقته، عشية الانتخابات، على الترخيص لعشرين حزباً. مما جعل الجزائريين يتأكدون أن هذه الأحزاب لم تُشكّل سوى لحفظ مظاهر اللعبة بغض النظر عن أية مبادئ.

لم تكن شروط الحياة السياسية العادية والحررة مجتمعة منذ فترة طويلة، وذلك من جراء سيطرة النظام على وسائل الإعلام السمعية والبصرية وقدرته على خنق الصحافة المكتوبة من خلال تحكمه في موارد الدعاية والإعلان بالإضافة إلى وضعه الكثير من القيود على الأنشطة السياسية والنقابية. وعليه فإن نتيجة الانتخابات

^٤ http://lanation.info/Lecons-d-un-scrutin_a1009.html.

^٥ http://www.lequotidien-oran.com/?news=5168197&archive_date=2012-05-14.

لا تسمح بالتعرف على الثقل الحقيقي للتيارات السياسية المختلفة في الجزائر.

وبسبب انحياز أيديولوجي معروف، فإن الصحف الكبرى في الجزائر، وعلى الرغم من تنديدها بالانتخابات واستنكارها لما حدث فيها من "تزوير"، أثنت، وبقوة، على كون هذه الانتخابات قد عكست تراجعاً للإسلاميين. ولكن، ما هي حقيقة هذا الأمر؟

ثقل الإسلاميين

عندما نقرأ المعطيات النهائية لنتيجة الانتخابات يتجلى لنا بكل وضوح أن الإسلاميين الجزائريين الذين كانوا يسعون إلى الاستفادة من "الموجة الخضراء" التي طالت شمال أفريقيا قد فشلوا. ذلك أن تحالف الجزائر الخضراء، وهو تحالف من ثلاثة أحزاب إسلامية كانت نواتها الأساسية حركة مجتمع السلم (إخوان مسلمون) لم يحصل سوى على ٤٩ مقعداً من أصل ٤٦٢. أما الأحزاب الإسلامية الخمسة مجتمعة، فلم تحصل سوى على ٦١ مقعداً. وكانت حركة مجتمع السلم، التي قبلت بالمشاركة في "التحالف الرئاسي" في العقد الأخير، تتطلع إلى الحصول على نتيجة أفضل أو حتى إلى الفوز باكتساح أصوات الناخبين. لكن النتيجة جاءت أكثر تواضعاً من ذلك بكثير، إذ لم تبلغ الحركة سوى المرتبة الثالثة، مما أثار الحركة ودفعها للتنديد، من خلال تحالف الجزائر الخضراء، بنتائج قالت إنها "تتعارض مع الحقيقة السياسية لصناديق الاقتراع" وبأنها "مصادرة لإرادة الشعب الجزائري الذي يتطلع إلى الإصلاح". كما دعا تحالف الجزائر الخضراء ناشطيه إلى "مواصلة مسيرة الجزائر الخضراء التي بدأت مع بواخر الربيع الديمقراطي المعطل في الجزائر". ولكن هل يمكن القول بأن حركة مجتمع السلم التي قررت على مضض ألا تشارك في الحكومة وأن تتجه إلى المعارضة قد تعرضت بالفعل إلى عملية اختلاس لحقوقها الانتخابية، أم أنها في الواقع دفعت ثمن دعوتها إلى الامتناع عن التصويت التي أطلقها قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ سابقاً؟ إن أعداد الممتنعين عن التصويت كبيرة لدرجة تسمح لنا بطرح هذه الفرضية وبالتروي في قراءة الاستنتاجات المتسرعة لمعظم الصحف الجزائرية التي أجمعت على أن التيارات الإسلامية قد دخلت في مرحلة انحسار. فالأمر الوحيد المؤكد هنا هو أن الأحزاب الإسلامية التي تحظى برضا النظام والتي تلعب رسمياً

بورقة "الاعتدال" قد أثبتت فشلها. ولكن هل يعني ذلك أن هذا الفشل هو أيضاً فشل لنشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين اختاروا المعارضة وطالهم الإقصاء التام والحرمان من حقوقهم في المواطنة وفي ممارسة السياسة؟ في الواقع لا تكفي السلطات بمنع قادة الحزب الإسلامي المنحل من ممارسة أية أنشطة. بل إنها توسّع هذا المنع ليشمل كل من شارك في أنشطة هذا الحزب حتى قبل أن يصبح محظوراً. وهذا ما تؤكد صحيفة Le Quotidien d'Oran في مقال تحت عنوان معبر للغاية « Terra Incognita »، (أي "الأرض المجهولة"). ويقول كاتب المقال "إلى حد الآن ما زلنا مصرين على القول إن الإسلام المتشدد الذي كان مجسداً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد فقد مصداقيته بدرجة كبيرة. والواقع أن اللغز السياسي الجزائري يكمن في عجزنا عن التحقق من هذه المسألة. الأمر لا يتعلق سوى بانطباعات على الأكثر، وكفي القليل من النقاش لنرى كل ما يحتوي عليه هذا الخطاب من تناقضات ومن أوجه نقص وخلل. إن حجم الامتناع عن التصويت خلال الانتخابات الأخيرة ليعبث على الشك في أقوال من يعلنون نهاية الإسلام السياسي". ويختم الكاتب مقاله قائلاً: "إن استحالة التعرف على التيارات السياسية التي لا تقتصر على الإسلاميين وحدهم هي نتيجة طبيعية لحياة سياسية اختزلت إلى أبسط أشكال البيروقراطية. لا عجب إذن في كون الواقع السياسي للمجتمع الجزائري يبقى أرضاً مجهولة وقارة مليئة بالألغاز".

إننا نلمس هنا أحد أهم مواطن تعثر النظام الجزائري ورفضه لوجود تمثيل حقيقي للمجتمع. وقد قال الناشط السياسي الكبير عبد الحميد مهري الذي توفي في ٣٠ يناير من هذا العام، في أحد آخر لقاءاته مع الصحافة الجزائرية^٦: "إن إقصاء نشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الساحة السياسية هو أحد أهم عناصر التعطيل السياسي. فإذا قلنا إن هذا المواطن أو ذاك لم يعد يحظى بحقوقه لكونه يفكر بهذه الطريقة أو تلك، وأنه لا يمكنه الترشح وسيتم ترحيله ونفيه في الصحراء فإن هذا أمر غير مقبول. إنها إعادة للممارسات الاستعمارية". وحتى

^٦ [http://www.lequotidien-
oran.com/?news=5168467&archive_date=2012-05-21](http://www.lequotidien-oran.com/?news=5168467&archive_date=2012-05-21).

^٧ [http://lanation.info/Entretien-avec-Abdelhamid-
Mehri-ce-n-est-pas-la-reforme-c-est-la-
continuation_a103.html](http://lanation.info/Entretien-avec-Abdelhamid-Mehri-ce-n-est-pas-la-reforme-c-est-la-continuation_a103.html)

ومؤسسات دولتهم. قد ينعكس هذا الإصلاح من خلال ورشة مراجعة الدستور المعلن عنها. حيث يتوجب على هذه المراجعة أن تسمح بإعادة تحديد مدة الرئاسة، والتي تم تغييرها للسماح لعبد العزيز بوتفليقة بالحصول على ولاية ثالثة.

غير أن تاريخ الجزائر قد أثبت أن التعديلات التشريعية لم تصبحها دائماً تطورات سياسية. وذلك بسبب ديمومة ازدواجية في السلطة، سلطة غير رسمية مجسدة في أجهزة الأمن وقادة الجيش و، بشكل متزايد، أصحاب المال والأعمال من جهة، وسلطة رسمية يحددها الدستور من جهة أخرى. وواحد من العوائق التي تحول دون الإصلاح، يكمن في أن جزءاً من هذه السلطة غير الرسمية يخشى أن يقود الانفتاح الحقيقي إلى طلب كشف الحسابات في ما يخص طريقة إدارة شؤون البلاد، بل وأخطر من ذلك في النتائج الوخيمة للسياسة الأمنية الممارسة خلال التسعينات. كيف يمكن إذن حل هذه العقدة المستعصية؟ ثمة من يرى أنه لا مناص من التوصل إلى تسوية ما كي يتاح للجزائر أن تعود إلى نهج التحديث السياسي^١. وبأن هذه "التسوية التاريخية" التي ستقود إلى إنهاء السلطة غير الرسمية وإعادة إحياء مؤسسات الدولة الرسمية يمكن أن تتحقق بفضل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

إذا جمعنا بين فشل الأحزاب الإسلامية التي تحظى بموافقة السلطة، أو "إسلامي النظام" كما يسميهم خصومهم، وبين النسبة الكبيرة للممتنعين عن التصويت، فإن ذلك وحده لا يكفي لاستخلاص الثقل الحقيقي للإسلاميين. فالتيار المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولأنه قد أقصي عن اللعبة باستخدام وسائل ضغط سياسية وأمنية، لا ينعكس في الأحزاب الإسلامية التي تحظى برضا السلطة، بل في الرقم الكبير لعدد الممتنعين عن التصويت. ومن ثم، فإن الفوز المزعوم لحزبي السلطة، جبهة التحرير الوطنية والتجمع الوطني الديمقراطي، لم يأت سوى على أساس قاعدة انتخابية منقوصة. وبعد عشرين عاماً من توقف العملية الانتخابية وتعطيل الديمقراطية في الجزائر في يناير ١٩٩٢، ها هي جزائر متحجرة سياسياً تنبثق من هذه الانتخابات. يمكننا القول إذن إن الانتخابات التشريعية التي قدمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أنها لحظة حاسمة للإصلاح لم تكن مقنعة البتة.

الخروج من المعضلة

لا تشكل انتخابات العاشر من مايو الماضي بداية لإصلاح النظام السياسي. فمن خلال انفتاح مزعوم وعلى خلفية رقابة قديمة يعيد هذا النظام في إنتاج منهجيته القائمة على الإقصاء. إن الفائدة الحقيقية لهذه الانتخابات تكمن في كونها تبرهن، عبر الامتناع عن التصويت وعبر البطاقات الانتخابية الباطلة، على ضرورة الإصلاح. ولعل "الخصوصية الجزائرية" التي طالما استند إليها النظام لا توجد في الواقع سوى في كون المجتمع الذي أنهك من جراء الحرب الأهلية في التسعينات لا يريد مواجهة جديدة. بيد أن إمكانية اندلاع العنف من جديد ما زالت حاضرة وبقوة، وذلك بسبب غياب الوساطة السياسية والنقابية والجمعياتية ذات المصداقية. وجدير بالذكر أن نبذ العنف الذي يسود إلى حد الآن لم يتحول إلى التحام حول النظام الحالي. وحتى إذا كان النظام الجزائري يحظى بموافقة الغرب، فإن تعطش المواطنين إلى الإصلاح لم يُرو بعد، وليكن في تحقيق حد أدنى من الفعالية في عمل الدولة.

إن النظام يمتلك دون شك القدرة على إطلاق إصلاح لم يعد من الممكن تأجيله. وبما أن استمرار الاحتجاج السلمي من خلال الامتناع عن التصويت أمر غير مؤكد، ينبغي البدء بتغييرات تعيد الرابطة بين الجزائريين